أقر إدراج تقرير حول قرض مشروع حماية صنعاء من السيول في جدول أعماله

البرلمان يواصل استعراض تقرير لجنة دراسة الحسابات الختامية لموازنة 2008

صنعاء / سبأ:

واصل مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح يوم أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي الاستماع إلى تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للعام المالي 2008م.

وأورد التقرير الأرقام المتعلقة بالمنح والقروض الخارجية والملاحظات المتعلقة بها على مستوى البنود والأنواع.

ولفت تقرير اللجنة إلى أن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة (سلطة مركزية) لعام 2008م أسفر عن حصيلة فعلية لموارد الباب الخامس (التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم) بلغت 34 مليارا و537 مليونا و988 ألف ريال.

مجلس النواب في اجتماعه أمس

وأوضح التقرير أن صافي النقص خلال عام 2008م في الباب الخامس كان نتاجاً لنقص في بعض بنود وأنواع الباب بإجمالي مبلغ 90 مليارا و805 ملايين و892 ألفا و61 ريالا، وزيادة في بعض البنود والأنواع الأخرى بإجمالي مبلغ مليار و206 ملايين و843 ألفا و997 ريالا.

ولفت التقرير إلى أن القروض الخارجية المستهدف تحصيلها بلغت 124 مليارا و137 مليونا و37 ألف ريال في حين بلغت الحصيلة الفعلية 33 مليارا و331مليونا و144 ألفاً و939 ريالا على مستوى الجهات ..وتركز النقص بصورة رئيسية في وحدات السلطة المركزية بينما انحصرت الزيادة في متحصلات الإقراض المقدم للمؤسسات العامة غير المالية ومتحصلات الإقراض المقدم للمؤسسات العامة المالية بمبلغ 340 مليونا و806 آلاف و181 ريالا ومبلغ 866 مليونا و37 ألفا و816 ريالا.

كما قدم التقرير عرضاً تحليلياً لمستوى تنفيذ استخدامات موازنة السلطة المركزية .فقد أظهرت نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة على مستوى السلطة المركزية عن استخدامات فعلية بمبلغ تريليون و927 مليارا و424 مليونا و203 آلاف و540 ريالا، بصافي وفر بلغ 314 مليارا و201 مليون و860 ألفا و460 ريالا من تقديرات موازنة السلطة المركزية واعتمادها الإضافي والبالغة تريليونين و241 مليارا و626 مليونا و64 ألف ريال وبزيادة 429 مليارا و449 مليونا و918 ألفا و352 ريالا عن الاستخدامات الفعلية لعام 2007م.

وقد تحقق صافي الوفر نتيجة لجملة وفورات على مستوى أبواب الموازنة بلغت 314 مليارا و578 مليونا و859 ألفا و679 ريالا، وجملة تجاوزات على مستوى أبواب الموازنة بلغت 376 مليونا و999 ألفا و219 ريالا من إجمالي تقديرات استخدامات موازنة السلطة المركزية.

وقد تركزت الاستخدامات الفعلية للباب الأول في عدد (7) جهات من أجهزة السلطة المركزية البالغ عددها (93) جهة وبمبلغ 285 مليارا و138 مليونا و8 آلاف و255 ريالا من الاستخدامات الفعلية لعام 2008م البالغة 325 مليارا و447 مليونا و253 ألفا و216 ريالا.

تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة :

وجود وفورات في الميزانية بسبب المبالغة في رصد تقديرات الموازنة

التجاوزات في الفصل الأول لعدم التقيد بالصرف في حدود الاعتمادات المقرة

جملة الوفورات في الباب الأول بلغت 71 مليارا و175 مليون ريال

وبلغت جملة الاستخدامات الفعلية لعام 2008م لبقية الجهات الأخرى البالغ عددها (86) جهة مبلغ 40 مليارا و309 ملايين و244 ألفا و961 ريالا من جملة الاستخدامات الفعلية للباب الأول لعام 2008م... فيما بلغت الزيادة في استخدامات الباب الأول لعام 2008م مبلغ 35 مليارا و640 مليونا و391 ألفا و888 ريالا من جملة الاستخدامات الفعلية للباب الأول لعام 2007م البالغة 289 مليارا و806 ملايين و861 ألفا و328 ريالا.

كما بلغت جملة الوفورات المحققة في الباب الأول 71 مليارا و175 مليونا و33 ألفا و673 ريالا من إجمالي تقديرات الباب، وفي المقابل حقق الباب جملة تجاوزات بلغت 17 مليارا و149 مليونا و30 ألفا و853 ريالا من تقديرات الباب الأول لعام 2008م.

وتركزت التجاوزات على مستوى الباب الأول في أجهزة السلطة المركزية حيث بلغت جملة الاستخدامات الفعلية للفصل الأول (المرتبات والأجور وما في حكمها) للعام 2008م مبلغ 310 مليارات و381 مليونا و674 ألفا و6 ريالات من تقديرات الموازنة والاعتماد الإضافي للفصل والبالغة 361 مليارا و479 مليونا و323 ألف ريال.

وأشار تقرير اللجنة إلى وجود وفورات تعود أسبابها إلى المبالغة في رصد تقديرات الموازنة وما رصد من الاعتماد الإضافي لهذا الفصل لعام 2008م، حيث بلغت جملة الإعتمادات المقدرة في الموازنة مبلغ 297 مليارا و769 مليونا و580 ألف ريال، كما أضيف لهذا الفصل ضمن الاعتماد مبلغ 63 مليارا و709 ملايين و743 ألف ريال لتصبح تقديرات الاستخدامات للفصل مبلغ 361 مليارا و479 مليونا و323 ألف ريال بزيادة قدرها 30 مليارا و904 ملايين و287 ألف ريال من تقديرات الموازنة لهذا الفصل لعام 2007م البالغة 330 مليارا و575 مليونا و36 ألف ريال.

وبينت اللجنة في تقريرها التجاوزات في الفصل الأول والتي كانت نتيجة لعدد من الاختلالات منها عدم التقيد بالصرف في حدود الإعتمادات المقرة في الموازنة لهذه البنود والأنواع و عدم التقيد بمسك سجل الارتباط والقيد فيه بانتظام لمراقبة أرصدة الإعتمادات وكذا المبالغة في صرف المكافآت بالتجاوز عن الإعتمادات المقرة في الموازنة وبالمخالفة للقوانين النافذة بمبلغ 6 مليارات و328 مليونا و853 ألفا و641 ريالا من تقديرات الموازنة لعام 2008م البالغة4 مليارات و88 مليونا و887 ألف ريال.

إضافة إلى المبالغة في الصرف بالتجاوز لنوع بدل الريف بمبلغ 79 مليونا و189 ألفا و399 ريالا من الاعتمادات المقرة لهذا النوع، وذلك نتيجة اعتبار بدل الريف حقا مكتسبا للموظف سواءً كان يمارس عمله في منطقة نائية أو في المدينة بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء الذي حدد منح البدل المذكور أثناء ممارسة العمل في منطقة نائية، حيث بلغت الزيادة في هذا النوع منذ عام 2005م مبلغ مليارين و236 مليونا و534 ألفا و606 ريالات.

من ناحية أخرى اقر المجلس إدراج تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط في جدول أعماله والمتعلق باتفاقية قرض مشروع حماية مدينة صنعاء من أضرار السيول المبرمة بين الحكومة اليمنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ سبعة ملايين دينار كويتي ما يعادل (24) مليون دولار.

وكان المجلس قد استعرض في مستهل جلسته محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

وجه بتوفير متطلبات الإيواء لصيادي جزيرة عبدالكوري وتعويض الرعاة الذين نفقت مواشيهم

مجلس الوزراء يقر نتائج الانتخابات الداخلية للمجالس المحلية

مناقشة مشروع لائحة العقوبات والمخالفات للقانون الأساسي للاتصالات السلكية واللاسلكية

التشديد على جميع الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات والمزايدات الالتزام بالتنفيذ بموجب الأدلة والوثائق النمطية

صنعاء / سبأ:

اقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور تقرير نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية بشأن نتائج الانتخابات الداخلية للامين العام ورؤساء اللجان المتخصصة للمجالس المحلية بأمانة العاصمة والمحافظات والمديريات التي جرت في 5 مايو2010م.

ووافق المجلس على أمناء العموم للمجالس المحلية بالمحافظات والمديريات الذين تم ترشيحهم من قبل نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية لشغل مناصب أمناء عموم وذلك تنفيذا لنص المادتين (21 ب و63 ب) من قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م ووفقا للكشف المضمن في التقرير .

ووجه المجلس نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن إبلاغ أمين العاصمة ومحافظي المحافظات بالنتائج النهائية للانتخابات.

وتناول التقرير جملة الجوانب المتصلة بتنفيذ هذه الانتخابات على مستوى المحافظات الـ 21 والمديريات الـ 333..موضحا أن عدد المجالس المحلية التي تعذر إجراء الانتخابات فيها 21 مجلسا وبنسبة 6 بالمائة من إجمالي عدد المجالس، إضافة إلى عشرة مجالس تمت الانتخابات فيها بشكل جزئي.

وأشار إلى أن نسبة التغيير في الهيئات الإدارية في المحافظات هي 14 بالمائة في أمناء العموم و30 بالمائة في رؤساء اللجان المتخصصة و21 بالمائة في أمناء عموم المديريات و28 بالمائة في رؤساء اللجان المتخصصة.

وناقش المجلس تقرير نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي بخصوص نتائج أعمال اللجنة الوزارية الخاصة بإعداد الاتجاهات الرئيسية لسياسة وإدارة الابتعاث وتحديد الاختصاصات التي تتطلب الإيفاد للدراسة في الخارج بما يلبي الاحتياجات التنموية وسوق العمل وكذا تحديد الجامعات التي سيتم الإيفاد إليها.

وشخص التقرير، ابرز المشاكل والصعوبات التي تواجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في هذا الجانب والتي من أبرزها التأكيد على الدور الإشرافي للوزارة على الجامعات، فضلا عن عشوائية عملية الإيفاد، وتعدد منافذها والتدخلات في عمل الوزارة عند تنفيذ خطتها المعتمدة للإيفاد وفقا لآلية التوزيع المتاحة من المنح على المحافظات وإجراء المفاضلة بين المتقدمين على أساس المعدلات بعد الإعلان في الصحف الرسمية.

وأكد المجلس أن على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استيعاب الملاحظات الأساسية المقدمة من قبل المجلس بشأن الشروط المرجعة للآلية المقترحة من قبل الوزارة للتغلب على تلك المشاكل والصعوبات وتطوير عملية الإيفاد بما يلبي الاحتياجات التنموية النوعية للدولة وسوق العمل.

واقر المجلس مذكرة رئيس اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات بشأن الأدلة الإرشادية والوثائق النمطية لأعمال المناقصات والتوريدات والخدمات الاستشارية وأعمال الأشغال.

وتشتمل الأدلة والوثائق على الدليل الإرشادي لأعمال الخدمات الاستشارية، والدليل الإرشادي لأعمال الأشغال والتوريدات، والخدمات الأخرى، وعلى الوثائق النمطية الخاصة بكل من أعمال الخدمات الاستشارية (مقطوعية) الخدمات الاستشارية (مبنية على الزمن) الخدمات الاستشارية (مهام صغيرة مقطوعية)، الخدمات الاستشارية مهام صغيرة مبنية على الزمن، الأشغال العادية، الأشغال البسيطة، والتوريدات العادية والبسيطة.

وتهدف هذه الأدلة والوثائق إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات التي ينبغي إتباعها في عملية الشراء لكافة الجهات الخاضعة لإحكام قانون المناقصات ولائحته التنفيذية من خلال توفير إجراءات موحدة لعمليات الشراء والتعاقد عليها وتعزيز ضمان الشفافية والمساءلة في كل عمليات الشراء حيثما تطلب الأمر ذلك وكذلك تحسين الكفاءة والفعالية لعمليات الشراء وتطبيق أفضل الممارسات القانونية المتبعة في مجال المشتريات فضلاً عن توفير وثائق نمطية للمناقصات تسهل عملية إعداد العروض من قبل المتنافسين بصورة واضحة وخالية من الغموض .

وتضمنت الأدلة الإرشادية تفاصيل وضوابط ومواضيع جديدة تشمل المبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك، والشفافية والمساءلة والمسئوليات والمراسلات والسجلات والوثائق وخطة وترقيم المشتريات وتكوين رقم المشتريات واستخدامه إلى جانب قوائم المؤهلين من المقاولين والموردين والكلفة التقديرية والتأمين وتقديم التقارير ووحدة إدارة المشاريع ذات التمويل الخارجي.

كما تضمنت جملة من الموضيع المتصلة بتحديد الاحتياج والإعلان والتحليل والتقييم والإرساء والشكاوى، والتظلمات والغاء المناقصة قبل أو بعد فتح المظاريف وإعداد وصياغة التقارير الفنية عن العمليات الفنية المختلفة المرتبطة بالمناقصات والتوريدات.

فيما تتكون الوثائق النمطية لأعمال التوريدات والأشغال من سبعة أقسام تشمل الإعلان، والتعليمات لمقدمي العطاءات، قائمة بيانات الشروط العامة والخاصة، جدول المتطلبات، النماذج التي يتم إرفاقها بوثائق المناقصة إلى جانب سبعة أقسام خاصة بأعمال الخدمات الاستشارية تتمثل في خطاب الدعوة، تعليمات للاستشاريين، قائمة البيانات ، العرض الفني، العرض المالي ، الشروط المرجعية، نموذج العقد والشروط العامة والخاصة للعقد.

وفوض مجلس الوزراء اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات بإدخال أي تعديلات على هذه الأدلة أو الوثائق متى ما تطلب الأمر ذلك بما يؤدي إلى تبسيط وتعزيز شفافية وعدالة الإجراءات بما لا يتعارض مع أحكام قانون المناقصات والمزايدات رقم 23 سنة 2007م ولا ئحته التنفيذية.

وشدد المجلس على جميع الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون الالتزام بالتنفيذ بموجب الأدلة والوثائق النمطية على أن يتم إنهاء العمل بالأدلة والوثائق المقرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 144 لسنة 2006م.

وأشاد المجلس بعمل اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات في إدارة المناقصات والمزايدات الحكومية وفقا للقانون رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية.

وأكد أن على اللجنة الوقوف المستمر أمام متطلبات عملية التطوير لنظام المناقصات والمزايدات وتعزيز الشفافية والعدالة في إرساء المناقصات بما في ذلك تحديد الآلية اللازمة لتحقيق تكاملية الإرساء لبعض المناقصات وعدم تجزئتها .

ولفت إلى أهمية تحقيق التكامل بين الهيئة العليا للرقابة على المناقصات واللجنة العليا للمناقصات بما يخدم عملية التطوير والرقابة على مختلف العمليات الإجرائية والفنية والتنفيذية للمناقصات والمزايدات.

وناقش المجلس مشروع لائحة العقوبات والمخالفات للقانون الأساسي للاتصالات السلكية واللاسلكية المقدم من وزير الاتصالات وتقنية المعلومات ووجه بإحالتها إلى لجنة وزارية من الشئون القانونية والعدل والاتصالات لمراجعة المشروع من الناحية القانونية والرفع إلى المجلس بما سيتم التوصل إليه للمناقشة وإقرار ما يلزم.

واطلع المجلس على تقرير وزير الثروة السمكية حول الأضرار التي لحقت بجزيرة عبدالكوري بارخبيل سقطرى الناجمة عن المنخفض الجوي المداري الذي ضرب الجزيرة آخر شهر مايو المنصرم.

ووجه المجلس بتوفير متطلبات الإيواء على نحو عاجل مع توفير 25 قاربا مع المحركات البحرية للصيادين كدعم مجاني من مخصصات الثروة السمكية لدى صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي إضافة إلى تعويض السكان من الرعاة الذين نفقت مواشيهم بسبب المنخفض الجوي .

د. مجور يترأس اجتماع مجلس الوزراء أمس

واقر المجلس توفير الخدمات الأساسية للجزيرة وإقامة رصيف بحري بها إلى غير ذلك من المتطلبات اللازمة لتنمية الجزيرة ومواجهة الآثار التي خلفها المنخفض وتحسين المستوى المعيشي لأبنائها.

واطلع المجلس على تقرير وزير شؤون مجلسي النواب والشورى حول سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب وذلك للفترة من 31 مايو حتى 6 يونيو 2010م .

وتضمن التقرير مشاريع القوانين وتقارير اللجان الدائمة التابعة للمجلس ونتائج نزولها الميداني لتقصي الحقائق .

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي حول مشاركته في أعمال الدورة 26 للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الأسكوا» التي عقدت في العاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة 17 - 20 مايو المنصر،

كما اطلع المجلس على تقريري وزير السياحة الأول عن مشاركته في المؤتمر الدولي الأول للتراث في الدول الإسلامية الذي عقد في العاصمة السعودية الرياض، والثاني بخصوص مشاركته في أعمال الدورة 13 للمجلس الوزاري العربي للسياحة وأعمال الدورة 6 للمكتب التنفيذي التي عقدت بمدينة الإسكندرية في مصر وذلك للفترة من 22 مايو حتى 3 يونيو 2010م وعلى تقرير وزير الثقافة بشأن نتائج زيارته إلى العاصمة المصرية القاهرة للمشاركة في مؤتمر علي احمد باكثير خلال الفترة 1 - 4 يونيو الجاري .